

القاهرة الخميس 16 ديسمبر 2021

السيد الأستاذ إبراهيم صبحي الإيمابي

رئيس شعبة صناعة التبغ

غرفة الصناعات الغذائية

تحية طيبة وبعد ...

بالإشارة الى قيام الهيئة العامة للتنمية الصناعية بطرح المزايدة المحدودة رقم (1) لسنة 2021 لإنتاج السجائر في غضون شهر مارس 2021 وما تبع ذلك من قيام الهيئة العامة للتنمية الصناعية من عقد جلسة استفسارات مع كافة الشركات المدعوة للاشتراك في المزايدة وما نتج عن هذه الجلسة من إجراء تعديلات محدودة على كراسة الشروط والمواصفات، نود في هذا الصدد التأكيد على أن الشركات الموقعة على هذا الخطاب تفاجأت بقيام الهيئة العامة للتنمية الصناعية بإعادة طرح المزايدة تحت رقم جديد هو 2 لسنة 2021/2022 ودعوة الشركات المعنية لشراء الكراسة خلال الفترة من 2021/12/5 حتى 2021/12/9.

وبالإشارة إلى الخطابات التي قامت شركتنا الثلاث بتوجيهها إلى معالي السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء والسيد اللواء المهندس رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية المؤرخة 2021/6/29 و 2021/9/7 بشأن الاقتراحات والتحفظات على كراسة الشروط والمواصفات التي تقدمنا بها والتي نرى أن من شأنها تحقيق الصالح العام للدولة ولصناعة التبغ بهدف خلق بيئة تنافسية تتميز بالعدالة وبما يسمح للصناعة بالتقدم وجذب مزيد من الاستثمارات للدولة على النحو الموضح بهذه الخطابات (مرفق صورة من الخطابين لعناية سيادتكم).

وإتصلاً بعاليه فإنه بعد الإطلاع على كراسة الشروط والمواصفات الجديدة تبين أنها مطابقة بشكل شبه كامل لما جاء بالنسخة الأولى وما تبعها من تعديلات (بناء على جلسة الاستفسارات) وهو ما يؤكد أن الهيئة العامة للتنمية الصناعية لم تستجب لأى من المقترحات التي سبق أن تقدمت بها الشركات الموقعة على هذا الخطاب وذلك على الرغم من أن ما جاء بها من مقترحات كانت مدعومة بأدلة تشير إلى قوة الحجة المستندة إليها هذه المقترحات.

وبناء عليه فإنه لزاماً علينا أن نبليغ سيادتكم أن شركتنا الثلاث لن تشارك في الجلسات الإجرائية المتعلقة بهذه المزايدة وإنه في إطار الشفافية والحرص على إبراز موقفنا بشكل لا يحتمل أى التباس فإن عدم مشاركتنا يرجع للأسباب التالية:

(1) إن كراسة الشروط والمواصفات الجديدة والترخيص المزمع منحه سياترتب عليه خلق حالة شبه احتكارية بسوق السجائر وسوف يقيد المنافسة الحرة بشكل جلي ويعيق الاستثمار بشكل عادل وحر في إطار من الشفافية والنزاهة وهي المبادئ التي يكفلها جميعاً الدستور المصرى وقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وهي الحالة التي يفرضها الطرح بهذا الشكل لأنه يعني ان لاتقل قيمة الترخيص عن اثنين مليار دولار لرخصة السجائر التقليدية بالإضافة الي قيمة رخصة البدائل الاليكترونية .

(2) نعيد التأكيد - كما جاء بخاطباتنا سالف الإشارة إليها - على أهمية إصدار رخص متعددة بطاقات إنتاجية متدرجة حيث ان هذا سيضمن لشركات متعددة ان تعمل في مناخ يمتاز بالمنافسة العادلة ويسمح للدولة بأن تزيد من حصيلتها من هذه الرخص المتعددة مقارنة بما ستحصل عليه من متحصلات نتيجة إصدار رخصة واحدة فقط خاصة أن إصدار رخص متعددة يتناسب مع الوضع التنافسي الحالى لسوق السجائر والحصص السوقية للشركات العاملة به.

(3) كما سبق التوضيح بخطاباتنا سالفة الذكر فإن شركائنا الثلاث لن تستطيع أن تنافس على هذه الرخصة بشروطها الحالية منفردة أو في شكل مجمع من خلال انشاء تحالف يضم الثلاث شركات الموقعة على هذا الخطاب. كما أن الشركة الوحيدة التي سبق وأن تقدمت للحصول على الرخصة تمتلك حصة سوقية تبلغ أكثر من 24% من السوق المصري مما سيخلق حالة شبه احتكارية (في حالة تقدمها منفردة مرة أخرى) في سوق السجائر حال عدم اصدار رخص متعددة بطاقات إنتاجية مختلفة ومتدرجة.

(4) وكما أن شركائنا الثلاث الموقعة على هذا الخطاب طالبت بشكل واضح ومتكرر على عدم تضمين منتجات الجيل الجديد (التبع المسخن و السائل الإلكتروني) في الرخصة الحالية إلا أنه قد تم تجاهل ذلك المطلب تماماً على الرغم من أن طرح رخص منفصلة لهذه المنتجات كان سيضمن للدولة حصيلة أعلى من بيع هذه الرخصة بشكل منفصل.

كما تود الشركات الثلاث الموقعة على هذا الخطاب التأكيد على أن هدفها هو الصالح العام للدولة والصناعة وأن كوننا من كبري شركات التبغ العاملة على الصعيد الدولي والمحلي فإن موقفنا يمتاز بالجدية والأمانة بعيداً عن أى محاولة من شأنها التسويق أو المماطلة في التقدم للمزايدة.

أن نتقدم لسيادتكم بأسمى آيات التقدير والاحترام لجهودكم المخلصة والمستمرة لكي تخرج اجراءات طرح هذه الرخصة بأفضل شكل بما يضمن الشفافية والمنافسة العادلة بين كافة شركات السجائر التي تم دعوتها في عملية طرح الرخصة المشار اليها بعاليه ونثمن تفانيكم وإخلاصكم في سرد وعرض الحقائق للجهات المعنية ومتخذى القرار للجهات المعنية في الدولة.

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافرااحترام وخالص التقدير

